

السكان والتنمية من منظور إسلامي

د. كمال توفيق الخطاب *

مقدمة :

يشهد العالم في الوقت الحاضر تزايداً سريعاً في أعداد السكان ، في الوقت الذي تزداد فيه حدة المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ويرجع البعض كل المشكلات التي تعاني منها الدول النامية إلى تزايد أعداد السكان ، فزيادة السكان تؤدي إلى عرقلة التنمية ، وبالتالي زيادة حدة الفقر والجهل والتخلف .

بينما يرى آخرون أن هذا الكلام مبالغ فيه ، وأن العكس هو الصحيح ، فزيادة السكان تؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال زيادة الطاقات العاملة والمنتجة . وبين هذين الفريقين تقف آراء أخرى . فهناك فريق ثالث يرى أن زيادة السكان قد تكون مفيدة في بلد ، ضارة في بلد آخر .

ونناقش هذا البحث جميع وجهات النظر والحجج المؤيدة لكل رأي من الآراء ، ثم يبين موقف الإسلام من هذه الآراء ، وذلك في المباحث التالية :

* أستاذ مساعد - قسم الفقه - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك - إربد - المملكة الأردنية الهاشمية .

المبحث الأول : النمو السكاني .

المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية .

المبحث الثالث : العلاقة بين السكان والتنمية .

المبحث الرابع : الضوابط الإسلامية في السكان والتنمية .

المبحث الأول

النمو السكاني :

يلاحظ في السنوات الأخيرة : أن عدد سكان العالم يزداد بشكل مذهل ، حيث يزداد أكثر من تسعين مليوناً في السنة الواحدة ، فمع مطلع شمس كل يوم تزداد الأفواه التي تطلب الطعام أكثر من مئتين وخمسين ألف فم ، وفي كل شهر تضاف إلى العالم مدينة جديدة في حجم مدينة القاهرة^(١) .

ولم يكن الأمر كذلك من قبل ، ففي عام ١٨٥٠ كان عدد سكان العالم مليار نسمة ، وبعد ذلك بمئة عام أي في عام ١٩٥٠ ، تضاعف الرقم إلى مليارين ، ثم تضاعف الرقم مرة ثالثة إلى أربعة مليارات نسمة عام ١٩٧٦ ، وبعد ذلك بأحد عشر عاماً فقط (١٩٨٧ - ١٩٧٦) بلغ عدد سكان العالم خمسة مليارات نسمة ، وسمي اليوم الحادي عشر من تموز عام ١٩٨٧ يوم الخمسة بلايين نسمة^(٢) ، وتتوقع إحصاءات الأمم المتحدة أن يكون عدد سكان العام عام ٢٠٠٠ م ، ما بين ستة إلى سبعة مليارات نسمة^(٣) .

ويعتبر معدل الزيادة في الدول النامية أكبر بكثير منه في الدول المتقدمة ، حيث لا يزيد هذا المعدل عن ١٪ ، بينما في الدول النامية يصل إلى ٣٪ . وترجع أسباب الزيادة السكانية إلى عوامل عديدة : اجتماعية ، واقتصادية ، ودينية ، وصحية ، وغيرها .

(١) عز الدين فريد : ثلاث مقالات عن السكان ، ترجمة محمد أبو الليل ، دار الكرنك ، القاهرة ، ١٩٦٣ م ، ص ٦ . محمد على

الفرا : مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص ٢٧ .

(٢) أسامة الخولي : مابين التخمّة والمجاعة ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ١٩٨٧ ، ص ٤ .

(٣) صلاح نامق : اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٥٤ .

united nations, nations, world population monitoring, 1993, newyork, 1996, p41.

فمن العوامل الاجتماعية والاقتصادية : حب التكاثر ، والمباهاة ،
والتفاخر ، والرغبة في تكبير حجم العائلة ، من أجل زيادة أعداد العاملين ،
ومن ثم زيادة الدخل ، ورفع مستوى المعيشة .

ومن العوامل الدينية : حث الديانات كلها على التكاثر ، لأنه من أسباب
بقاء الإنسان واستمراره ، وقد حث الإسلام - بشكل خاص - على التكاثر ،
وكرم الإنسان وفضله على سائر المخلوقات ، وشرع الكثير من الأحكام التي
تحفظ النفس وتحمي الإنسان من كل اعتداء أو خطر .

ولعل من أبرز العوامل التي أظهرت الزيادة السكانية بشكل واضح : التقدم
العلمي والتكنولوجي ، خاصة في المجال الصحي ، والطب الوقائي ، مما أدى
إلى انخفاض معدل الوفيات بشكل كبير ، ومانجم عنه من تحسن في مستوى
المعيشة ، وتقدم الوعي الصحي في معظم الدول النامية^(١) .

الحجم الأمثل للسكان :

وفي ظل هذا الواقع ، ومنذ بداية المشكلة تحاول دراسات عديدة تحديد
الحجم الأمثل للسكان ، إلا أن الاختلاف كبير حول الاعتبارات التي ينبغي
مراعاتها في تحديد الحجم الأمثل للسكان ، فهل هو الاعتبار الاقتصادي ؟ أم هو
الاعتبار الأمني والعسكري ؟ أم هو الاعتبار الفكري أو التروحي . الخ^(٢) .

وبالرغم من هذا الاختلاف فقد ركزت النظرية الحديثة للسكان على

(١) حسن عبدالقادر : الغذاء والسكان في العالم الإسلامي ، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض
١٩٧٧م ، ص ٤٠ ، حسن الساعاتي ، عبد الحميد لطفي ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨١م .
ص ٢٢-٢٣ .

(٢) فريدريك أوزيون : المعدل الأمثل للسكان ، السكان في عالم الغد ، أبحاث جامعة منسوتا ، ترجمة محمد الصياد ، مكتبة
مصر ، القاهرة ١٩٦٠م ، ص ٨٠ .

سوف نلاحظ في المبحث الأخير أن المعدل الأمثل للسكان لا يمكن تحقيقه إلا باتباع الضوابط الإسلامية في السكان والتنمية .

العلاقة بين حجم السكان والموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ، واعتبرت الحجم الأمثل للسكان هو ذلك العدد الذي يستطيع تحقيق أعلى قدر ممكن من متوسط الدخل الحقيقي ، فإذا قل عدد السكان عن هذا القدر عانى المجتمع من الخفة السكانية وما يترتب عليها من نقص في استخدام الموارد ، وإذا زاد عدد السكان عن هذا القدر عانى المجتمع من الكثافة السكانية ، مما يؤدي إلى نقص متوسط دخل الفرد .

ويعتبر التحديد الفعلي للحجم الأمثل بالغ الصعوبة ، حيث يصعب تحديد الناتج القومي بشكل دقيق ، خاصة في الدول النامية ، كما أن رغبات الناس تختلف بين فترة وأخرى ، بالإضافة إلى أن السلع والمنتجات تختلف بين فترة وأخرى^(١) .

ومع ذلك فقد اتفق على معايير للحجم الأمثل للسكان ، تختلف أهميتها باختلاف أوضاع كل بلد ، وهذه المعايير هي :-^(٢)

- ١ - كثافة السكان : وتشير إلى نسبة السكان للمساحة الأرضية للدولة ، أو إلى جملة الأراضي الزراعية للدولة ، وهي لاتعبر بدقة عن الوضع الاقتصادي .
- ٢ - نسبة البطالة : وتعني البطالة المرتفعة زيادة كثافة السكان عن الحجم الأمثل ، ومع ذلك توجد بطالة مقنعة تقلل من دقة هذا المعيار .
- ٣ - متوسط الدخل الحقيقي : ويشير ارتفاع متوسط الدخل إلى الاقتراب من الحجم الأمثل للسكان ، ومع ذلك فإن المتوسط الحسابي يخفي تفاوتاً حاداً .

(١) محمد عبد المنعم عفر : نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام (١) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨١ م ، ص ٩٢-٩٤ .
(٢) نفس المصدر ، ص ٩٥-٩٦ . وبالإضافة إلى المعايير السابقة ، فقد أورد كتاب الأمم المتحدة حول الاتجاهات السكانية معايير أخرى أقل أهمية ، مثل : مستوى التوظيف ، العوائد الاقتصادية ، نمط الاستهلاك ، توقع الحياة ، الهجرة ، التجارة الدولية . الخ ، انظر جون كلارك : جغرافية السكان ، ترجمة محمد شوقي إبراهيم ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٤ ، ص ٢٥٠ .

المبحث الثاني

التنمية الاقتصادية :

تعرف التنمية بشكل مجرد : بأنها كل زيادة إيجابية إرادية ، كمية ونوعية ،
لشيء من الأشياء^(١) .

أما التنمية الاقتصادية فقد اختلف الاقتصاديون في تعريفها اختلافاً واسعاً ،
تبعاً لاختلافاتهم في التركيز على جانب دون آخر من مكونات التنمية ، ومع
ذلك فإن معظم هذه التعريفات تركز على زيادة الإنتاج من خلال زيادة الدخل
القومي ، أو زيادة متوسط داخل الفرد ، وذلك من أجل إشباع حاجات الإنسان
المادية في النهاية .

ومن أبرز التعريفات المطروحة للتنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر
مايلي :-^(٢) عملية استخدام الموارد الاقتصاد المتاحة للمجتمع في تحقيق
زيادات مستمرة في الدخل القومي ، تفوق معدلات النمو السكاني ، بما يؤدي
إلى إحداث زيادات حقيقة في متوسط نصيب الفرد من الدخل .

تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ، ورفع
مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية ، وخلق تنظيمات
أفضل ، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن .

ويعرفها كينز بأنها : «زيادة حجم التوظيف ، وامتصاص مزيد من العمال
العاطلين عن العمل ، مما يؤدي إلى زيادة إنفاق هؤلاء العمال على الاستهلاك ،
وبالتالي تشجيع المشروعات على زيادة استثماراتها في المجتمع ، مما يزيد من
الدخل القومي» .

(١) جمال عبده : دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية ، دار الفرقان ، عمان ١٩٨٤م ، ص ٤١ .

(٢) محمد عبد المنعم عفر : التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي ، دار المجمع العلمي ، جدة ١٩٨٠ ، ص ٢٧ .

ويظهر من التعريفات المتقدمة : أن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل الدولة بسياسات معينة ، لزيادة حجم الإنفاق ، وبالتالي زيادة حجم التشغيل والتوظيف . وتتم زيادة الإنفاق في الدول النامية في الوقت الحاضر بالاعتماد على القروض غالبا ، أو عن طريق التمويل بالعجز ، وزيادة الدين العام ، وهو ما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة ، وعرقلة تحقيق التنمية فيها .

ولم يكن الوضع كذلك في الماضي ، حيث كان النمو الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية عبارة عن عملية تتحقق تلقائيا داخل النظام الرأسمالي الحر إذا ماتمكن الفن الإنتاجي من أن يسبق عدد السكان ، ويتحقق ذلك بارتفاع معدل تراكم رأس المال ، وزيادة الاستثمار ، وارتفاع أهمية التصنيع ، وانتشار التخصص ، وتقسيم العمل ، ويظل النمو مطرداً ، ولكن ليس إلى ما لانهاية ، ففي مرحلة معينة يواجه الاقتصادي ظاهرة الركود ، نتيجة لظهور فعل قانون الغلة المتناقصة ، حيث ستؤدي زيادة السكان إلى إحداث ضغط على موارد العيش ، فيلجأ المجتمع إلى زراعة الأرض الأقل خصوبة ، مما يزيد من تكلفة الإنتاج ، فيختفي الربح . وبالتالي يختفي الدافع للنشاط الاقتصادي^(١) .

وفي العقدين الأخيرين أخذت الدراسات الاقتصادية الخاصة بالتنمية تركز على الجوانب الإنسانية ، مثل : الحرية المدنية ، والعدالة ، والمشاركة السياسية ، والعلاقات الإنسانية ، وتحولت مشكلة التنمية إلى مشكلة المهارات البشرية ، ولذلك أخذت ظاهرة التزايد السكاني تحتل حجما أكبر في الدراسات الاقتصادية .

وقد ركز كثير من الاقتصاديين على موضوع تنمية الموارد البشرية ، وذلك من خلال تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يسهمون

(١) عبدالرحمن يسري : تطور الفكر الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ١٩٧٩م ، ص ١٠٠-١٠١ .

في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما ، أو يمكنهم أن يسهموا فيها .
وقد اعتبرت بعض الدراسات المورد البشري بمثابة رأس المال البشري ،
ومن ثم فقد بحثت هذه الدراسات في القيمة النقدية للإنسان ، وذلك بحساب
تكلفة الكائن البشري بالنظر إلى المبالغ التي يتم إنفاقها على الإنسان منذ
بلوغه ، وحتى بلوغ المرحلة التي يجري عندها الحساب ، أو بحساب العائد
الاقتصادي للكائن البشري ، وذلك باحتساب القيمة النقدية للغلات الدورية
المتوقعة من الإنسان طوال حياته^(١) .

(١) جمال عبده : دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية ، مرجع سابق ص ٩٠ .

المبحث الثالث

العلاقة بين السكان والتنمية :

مما لا شك فيه : أن هناك عوامل عديدة - إضافة إلى السكان - تؤثر في التنمية الاقتصادية ، مثل التقدم التكنولوجي ، والتجارة الخارجية ، والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المطبقة ، ومع ذلك فإن هناك فريقا من الاقتصاديين يحاول أن يثبت أن زيادة السكان هي السبب الوحيد في التخلف الاقتصادي ، وعرقلة خطط التنمية ، كما أن هناك فريقا آخر يحاول أن يثبت أن زيادة السكان تؤثر إيجابيا على التنمية ، وتؤدي إلى القضاء على التخلف الاقتصادي ، بنما يرى فريق آخر أن زيادة السكان مفيدة في بلد ، مضرّة في بلد آخر ، وسوف نعرض فيما يلي لهذه الآراء ، والأدلة التي تستند إليها :-

الرأي الأول وأدلته :

ويعتبر مالتس - الراهب والاقتصادي الإنجليزي - أول من تبنى هذا الرأي ، في نظريته عن السكان ، والتي ظهرت في مطلع القرن التاسع عشر ، لتنذر الناس من الخطر الذي يهددهم بسبب زيادة السكان ، وتتلخص النظرية في توضيح العلاقة بين زيادة السكان وزيادة الغذاء ، فالسكان يزدون على شكل متوالية هندسية 1- 2- 4- 8- 16- 32- 64 ، أما الغذاء فيزيد على شكل متوالية عديدة 1- 2- 3- 4- 5- 6- 7 ، ويضيف مالتس بأن زيادة السكان يمكن أن تصل إلى حد لا تستطيع الأرض بعده إطعامهم بسهولة ، ولذلك فلا بد من اتباع ضوابط وقائية ، تتمثل في ضبط النفس والعفة ، وتأخير الزواج ، أو الاستسلام

للمضوابط المانعة التي تتدخل بها الطبيعة ، كالأوبئة والأمراض والفقر ، والتي تؤدي إلى الحد من الزيادة السكانية^(١) .

وقد تبنى نظرية مالتس بعده عدد كبير من الاقتصاديين والسياسين ، منهم : (جان باتست ساي ، ووليم ناسور ، وجون ستيوارت ميل ، كما ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين دعاة جدد لنظرية مالتس ، أطلق عليهم (المالتسيون الجدد) ، منهم : وليم فوجت الاقتصادي الأمريكي ، وبول أرش صاحب كتاب القنبلة السكانية ، وغيرهم^(٢) .

ومن أبرز الأدلة التي يستدلون بها مايلي :

١ - أن زيادة السكان تتطلب زيادة الإنتاج الغذائي ، والإنتاج الغذائي لايزداد بنفس النسبة ، مما يضطر الدولة إلى الاستيراد ، وبالتالي زيادة المديونية ، وعرقلة التنمية .

٢ - زيادة السكان تؤدي إلى إضعاف معدل نمو الدخل الإجمالي ، وبالتالي متوسط دخل الفرد .

٣ - زيادة السكان تؤدي إلى البطالة السافرة والمقنعة .

٤ - زيادة السكان تؤدي إلى زيادة نسبة الفقراء .

٥ - زيادة السكان تؤدي إلى تدهور المستويات الصحية والتعليمية .

٦ - زيادة السكان تؤدي إلى ضعف مستوى التربية ، لأن الآباء محدودي الدخل لايمكنهم تنشئة أولادهم نشأة طيبة^(٣) .

(١) صلاح نامق : اقتصاديات السكان ، مرجع سابق ص ٨٥ .

حاول مالتوس فيما بعد ، وفي طبعاته اللاحقة لنظريته في السكان الدفاع عن نفسه ضد من يتهمونه بأنه عدو للسكان بقوله : إنه لخطأ فاضح في فهم رأي أن يستنتج القارئ أنني عدو لكثرة السكان ، إنما أنا عدو الرذيلة والبؤس . . . وهل هناك مانع حاجه بشدة أكثر من زيادة سريعة للسكان ، بشرط ألا تكون مصحوبة بالرذيلة والبؤس ؟ انظر : الساعاتي ، دراسات في علم السكان ، مرجع سابق ، ص ٤٩ . ومن الواضح أن هذا الكلام لاينفي فكرة المتواليات الهندسية والعديدية ، ولايلغي نبوءاته النشأومية حول حدوث المجاعات والأوبئة بسبب كثرة السكان ، وبالتالي فإن عماد نظريته يبقى قائما .

(٢) رمزي زكي : المشكلة السكانية وخرافة المالتسية الجديدة ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ١٩٨٤ ، ص ٥٣ .

(٣) إبراهيم العيسوي : انفجار سكاني ، أم أزمة تنمية ؟ ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٨٧ ، أبو الأعلى المودودي : حركة تحديد النسل ، الدار السعودية للنشر ١٩٨٤ ، ص ١٤٦ .

الرأي الثاني وأدلتة :

يحاول فريق من الاقتصاديين أن يثبت أن تناقص السكان هو شر محض ، وفيه خطورة كبيرة بشكل عام وفي كافة الظروف ، ويقول هؤلاء : لماذا ننظر إلى الأعداد المتزايدة باعتبارها أفواها تأكل ، ولاننظر إلى السواعد القوية المنتجة ؟ ولعل من أوائل من تبني هذا الرأي : آدم سميث ، حيث كان يرى أن أية زيادة سكانية سوف تكون ذات فائدة اقتصادية ، بشرط وجود رأس المال الذي يكفي لتوظيف جميع القوى العاملة ، ووجود السوق ، وتقسيم العمل^(١) . وتبع سميث عدد كبير من الاقتصاديين الذين رفضوا نظرية مالتس ، واعتبروها من الأخطاء الكبرى في التاريخ .

وقد تبني هذا الرأي معظم الاقتصاديين الاشتراكيين ، وقد كان ماركس من أبرزهم في تبني هذا الرأي ، والهجوم على أفكار مالتس . فقد كان يرى أن السكان ينتجون ما يكفيهم ، ويزيد عن احتياجاتهم ، ولكنهم يأخذون جزءاً ضئيلاً من هذا الدخل ، والباقي يذهب للرأسماليين ، كما هاجم فكرة المتوالية الهندسية وقال : إن هذا القانون يطبق على الحيوانات والنباتات ، وليس على الإنسان الذي يفكر في الاختراع وتقسيم العمل ، وقد اعتبر النظرية المالتسية تتضمن تشهيراً بالعنصر البشري ، وأرجع المشكلة السكانية وآثارها إلى طبيعة المجتمع الرأسمالي^(٢) .

وفي القرن الحالي تبني هذا الرأي عدد كبير من الاقتصاديين ، من أشهرهم : اللورد كينز ، وكولين كلارك ، وج . كول ، وغيرهم^(٣) .

(١) صلاح نامق : اقتصاديات السكان ، مرجع سابق ، ص ٦٢ - ٦٥ .

(٢) عبدالرحمن يري : تطور الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

(٣) أبو الأعلى المودودي : مرجع سابق ص ٢٠٨ .

ومن أبرز الأدلة التي يستند إليها أصحاب هذا الرأي مايلي (١) :

١ - زيادة السكان تؤدي إلى تسهيل الانتقال إلى طرق الإنتاج الكبير ، ومن المعروف أن الإنتاج الكبير له مزايا متفوقة ومنقمة ، ومن ذلك : زيادة الإنتاج مع تحسين في الجودة والنوعية ، إضافة إلى وفر في التكاليف ، مما يؤدي إلى هبوط الأسعار .

٢ - زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الطلب ، وتقوي الدوافع الاستثمارية ، فيتسع حجم السوق ، وما يرتبط به من تقسيم أفضل للعمل ووفورات للإنتاج الكبير .

٣ - زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة عندما توجد عدالة اجتماعية .

٤ - إن نقص السكان من أهم أسباب الكساد الاقتصادي ، حيث يقل عدد السكان المستهلكين ، فيقل الطلب الكلي ، ويحدث الكساد ، وما ينجم عنه من بطالة وتأخر في الإنتاج .

٥ - يرى كينز أن الزيادة السريعة في السكان تؤدي إلى زيادة سريعة في النشاط الاقتصادي ، كما أن نقص نسبة الزيادة السكانية تؤدي إلي هبوط نسبة استثمار رأس المال المتعلق بالتوظيف الكامل .

الرأي الثالث :

ويرى أصحاب هذا الرأي (٢) أن كلا الرأيين السابقين صحيح ، ولكن تبعا للظروف والبيئة التي يطلق فيها هذا الرأي أو ذاك ، ففي المناطق الشاسعة التي

(١) إبراهيم العيسوي : انفجار سكاني أم أزمة تنمية ، مرجع سابق ص ٩٦ . أبو الأعلى المودودي : حركة تحديد النسل ، مرجع سابق ص ١٣٢ . أم كلثوم الخطيب : قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية ، الدار السعودية للنشر جدة ١٩٨٤ ص ٦٠

(٢) فرديناند زويج : الفكر الاقتصادي ، ترجمة عمر قباني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة د . ت ، ص ٩٦ - ٩٧ .

تمتاز بقلّة السكان ووفرة الثروات والموارد ، فإنّ الزيادة السكانية يكون لها أثر إيجابي ، أما الدول القليلة المساحة والتي تعاني من نقص الثروات ، فإنّ الزيادة السكانية تكون ذات أثر سلبي .

ويؤكد هؤلاء قولهم بالعديد من الأمثلة والحالات العلمية ، ففي القرن التاسع عشر أدت زيادة السكان في الولايات المتحدة إلى زيادة التقدم ، بسبب قلة السكان ووفرة الثروات .

مناقشة الآراء السابقة :

إنّ إمعان النظر في الآراء السابقة يوضح أنّ القضية المختلف فيها متداخلة ، وبالغة التعقيد ، ففي كلّ رأي من الآراء السابقة وجه حق ، وجوانب صحة ، ومع ذلك فلا يمكن اعتبار أي رأي منها صحيحاً مطلقاً ، وسوف يتضح ذلك من خلال المناقشة التالية :

أما الرأي الأول القائل بخطورة تزايد السكان والداعي إلى وقف الزيادة السكانية : فيكفي القول : بأنّ هذا الكلام مناقض للسنن الكونية الربانية ، فلولا زيادة السكان لما ولد أصحاب هذا الرأي ، ولولا التكاثر لانقرضت البشرية منذ وقت طويل .

أما قولهم : بأنّ زيادة السكان تتطلب زيادة الإنتاج الغذائي ، فهذا صحيح ، ولكن هذه الزيادة هي التي تزيد من الإنتاج الغذائي ، لأنّ كلّ جيل تأتي عليه فترة الهرم والضعف ، فلا بدّ أن يسلم المهمة للجيل الذي يأتي بعده ، ولولا ذلك لما استمرّ الإنتاج .

أما القول : بأنّ الإنتاج لا يزداد بنفس النسبة التي يتزايد بها السكان ، فهذا كلام خاطيء ، ثبت خطؤه في الواقع العلمي والنظري ، فثبت خطأ نظرية

مالتس عمليا عندما ازداد الإنتاج بشكل لم يسبق له مثيل بفضل التقدم التكنولوجي - الاكتشافات الحديثة في مجال الزراعة - ، كما ثبت خطأها نظريا من خلال العديد من الدراسات والبحوث ، بل إن تقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أكدت تفوق نسبة زيادة الإنتاج الغذائي على نسبة زيادة السكان^(١) .

يقول الاقتصادي الشهير كولن كلارك : إن الإنسان لو استغل أرضه بالمهارة التي يستغلها الفلاح الهولندي لأصبح إنتاجه الزراعي من المساحة المزروعة حاليا كافيا (ل ٢٨ مليار) نسمة ، بحيث يعيشون جميعا على مستوى يوازي المستوى المرتفع في غرب أوروبا^(٢) .

إن الزيادة السكانية لا بد لها من ضوابط ربانية ، توجهها نحو تحقيق الغاية من خلقها وإيجادها ، ويكفي كمثال على ضرورة الضوابط قولهم : إن زيادة السكان تؤدي إلى نقص متوسط دخل الفرد ، فلو فرضنا أن دخل الفرد بقي مرتفعا ولم تحدث الزيادة السكانية ، ولم يلتزم الفرد بالضوابط الإسلامية ، فكيف سينفق دخله؟ هل سيراعي الأولويات؟ هل سيكون الإتفاق غير الملتزم نافعا للفرد والأمة؟ أم أن الفرد سوف يؤثر شهواته وأهواءه على كل شيء؟ سيؤثر الخمر على قوت عياله ، ويؤثر شريط الفيديو على رغيف الخبز ، ومائدة القمار على دواء طفله أو زوجته أو أمه . فأية فائدة للدخل المرتفع عندما تنعدم الضوابط والقيم والأخلاق؟ .

ويصدق نفس الكلام عند مناقشة الرأي الثاني ، والذي يرى أن زيادة السكان تزيد من التنمية ، حيث لا يمكن التسليم بصحة هذا الرأي ما لم تكن

(١) أبو الأعلى المودودي : حركة تحديد النسل ، مرجع سابق : ص ١٢٦ - ١٣٠ .

(٢) نفس المصدر السابق : ص ١٣٤ .

الزيادة السكانية زيادة نوعية منضبطة بالقيم والمبادئ الإسلامية ، منسجمة مع الأهداف الكبرى التي أرادها الخالق - سبحانه وتعالى - من خلق الإنسان والكون والوجود بكامله .

أما الرأي الثالث : فهو - أيضاً - خاطيء ، نظرا لعدم وجود ضوابط وقيم إسلامية من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب وجود استثناءات عديدة على هذه القاعدة ، فليست الكثافة السكانية مؤشر رخاء أو ضيق في جميع المناطق ، ففرنسا لديها نفس العدد من السكان لكل فدان مزروع مثل ما للهند ، وحالة الهند معروفة من حيث نسبة الفقر والجوع .

وكذلك في إفريقيا يوجد (٥ , ٢) فدان مزروع لكل إنسان - وهو ما يزيد عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين ، ومع ذلك تعتبر أكثر القارات فقرا ، وأقلها تقدما ، ولديها من الجوعى أكثر من أية منطقة أخرى في العالم^(١) .

وهكذا فأننا نرى أن زيادة السكان في بعض المناطق ، تصاحب بفقر وبؤس ، وكذلك صاحب قلة عدد السكان في مناطق أخرى من العالم الفقر والبؤس والتخلف مثل إفريقيا .

وبعد مناقشة الآراء السابقة وبيان عدم صحتها ، يبقى التساؤل قائما ، وتبقى العلاقة بين الزيادة السكانية والتنمية غامضة ، فما هو الرأي الصحيح في هذا الموضوع ؟

ان الرأي الذي يختاره الباحث ، ويعتقد أنه الرأي الصحيح هو أن الزيادة السكانية تؤدي إلى آثار إيجابية على التنمية ، عندما تكون هذه الزيادة وهذه

(١) جوزيف مورلايه ، وكولينز ، صناعة الجوع ، خرافة الندرة ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ١٩٨٣ ص ٢٤-٢٥ .

التنمية منضبطة بضوابط إسلامية ربانية ، وتكون ذات آثار سلبية عندما تفتقد هذه الضوابط ، ويبقى السؤال الأكثر أهمية هو : ماهي الضوابط الإسلامية للسكان والتنمية؟ وكيف تؤدي هذه الضوابط إلى توظيف الزيادة السكانية - إيجابيا - نحو زيادة الإنتاج والتقدم والرفاهية؟

المبحث الرابع

الضوابط الإسلامية للسكان والتنمية :

قبل الحديث عن الضوابط الإسلامية للسكان يجدر بنا البحث في مدى شرعية تحديد النسل أو تنظيمه في ضوء الفقه الإسلامي ، وعلى ذلك فسوف يشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب ، وذلك كما يلي :

المطلب الأول : تحديد النسل في ضوء الفقه الإسلامي .

المطلب الثاني : الضوابط الإسلامية للسكان .

المطلب الثالث : الضوابط الإسلامية للتنمية .

المطلب الأول : تحديد النسل في ضوء الفقه الإسلامي :

حث الإسلام على زيادة النسل ورغب فيه ، وقد وردت أحاديث عديدة تحث علي زيادة النسل ، مثل قوله - ﷺ - : «تزوجوا الودود الولود ، فاني مكاثركم الأمم»^(١) غير أنه قد توجد بعض الظروف والأسباب التي تمنع الزوجين من الإنجاب ، كالأَسباب الصحية ، أو التربوية ، أو غيرها ، فهل هذه الأسباب معتبرة؟ وهل يجوز تحديد النسل مطلقا دون أسباب أو ظروف؟ أو هل يجوز تحديد النسل خشية الزيادة السكانية وماينجم عنها من عرقلة للتنمية ، وإنقاص لمعدل الرفاهية ، كما يدعي أصحاب الرأي الأول ، والذي أثبتنا عدم صحة رأيهم من قبل ؟

فيما يلي مناقشة فقهية موجزة لهذه القضية :

تشمل عبارة تحديد النسل كل مايتبعه الزوجان من وسائل وأسباب تمنع

(١) قال ابن حجر : فأما حديث : «فاني مكاثركم الأمم» فصح من حديث أنس ، فتح الباري ، دار المعرفة بيروت ، ١٣٧٩ ، ٩ / ١١١

حدوث الحمل ، كاستخدام حبوب منع الحمل ، أو القفازات ، أو اللوالب ، أو الإبر . الخ ، غير أن من أهم وأقدم الوسائل عملية العزل ، وهي العملية التي بحثت مفصلة في كتابات الفقهاء قديما وحديثا .

فما هو الحكم الشرعي للعزل؟

يعرف الفقهاء العزل بأنه : النزع بعد الإيلاج ، لينزل خارج الفرج^(١) ، وللعلماء فيه عدة أقوال ، أشهرها : الجواز والتحريم ، فجمهور الفقهاء على جوازه^(٢) ومن أشهر القائلين بتحريمه : ابن حزم^(٣) .

أما الأدلة التي يستدل بها الجمهور فهي كثيرة ، ولعل من أشهرها : ماورد في البخاري ومسلم ، عن جابر - رضي الله عنه - «كنا نعزل على عهد رسول الله - ﷺ - والقرآن ينزل»^(٤) ، وحديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - : أن رجلا قال لرسول الله - ﷺ - : إن لي أمة ، وأنا أعزل عنها ، وإنني أكره أن تحمل ، وأن اليهود تزعم أنها الموءدة الصغرى ، قال «كذبت يهود ، إذا أراد الله أن يخلقه لم تستطع ردّه»^(٥) . ففي هذا الحديث إقرار من النبي - ﷺ - للرجل أن يعزل عن أمته ، لأن اليهود كاذبون فيما قالوا عن العزل .

أما الأدلة التي يستدل بها المانعون : فأشهرها حديث جدامة بنت وهب التي سمعت النبي - ﷺ - بعد أن سئل عن العزل يقول : «ذلك الواد الخفي» ، أخرجه مسلم^(٦) .

(١) نفس المصدر ٣٥ / ٩ .

(٢) ابن قدامة : المغني والشرح الكبير ١٣٣ / ٨ .

(٣) ابن حزم ، المحلى ، المكتب التجاري ، بيروت ٧٠ / ١٠ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب العزل ، فتح الباري ٣٠٥ / ٩ ، وأخرجه مسلم ، في كتاب النكاح ، باب العزل ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٤ / ١٠ .

(٥) روي هذا الحديث من طرق عديدة ، وأخرجه أحمد ، الفتح الرباني ، دار الشهاب ، القاهرة ٢٢٠ / ١٦ ، والترمذي ، شركة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ١٩٦٥ م ، ٤٣٣ / ٣ ، وغيرهم ، قال ابن حجر : ورجاله ثقات ، بلوغ المرام : المكتبة التجارية بمصر ص ٢١٤ .

(٦) أخرجه مسلم في كتاب النكاح ، باب جواز وطء الموضع ، مسلم بشرح النووي ١٦ / ١٠ .

وللتوفيق بين حديثي أبي سعيد الخدري وجدامة بنت وهب ، وكلاهما صحيح ، فقد سلك العلماء عدة مسالك ، أشهرها الجمع بين الحديثين .

قال ابن حجر : والجمع ممكن . فحديث جدامة ليس صريحا في المنع ، اذ لا يلزم من تسميته وأدا خفيا على طريق التشبيه أن يكون حراما^(١) . قال الطحاوي : والجمع بين الأحاديث يحمل النهي في حديث جدامة على التنزيه ، ويقول الصنعاني : ونوزع ابن حزم في دلالة قوله - ﷺ - : «ذلك الوأد الخفي» على الصراحة بالتحريم ، لأن التحريم للوأد المحقق الذي هو قطع حياة محققة^(٢) ويقول ابن القيم : «وأما تسميته وأدا خفيا فلأن الرجل إنما يعزل عن امرأته هربا من الولد ، وحرصا على أن لا يكون»^(٣) .

ومما تقدم يتبين أن رأي الجمهور القائل بجواز العزل هو الأرجح . وقد بحثت هذه القضية من قبل عدد من المؤتمرات والمجامع الإسلامية ، وصدرت بشأنها قرارات ، من أبرزها مايلي :

* قرار مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٥م :- إذا كان هناك ضرورة شخصية تحتم تنظيم النسل فللزوجة أن يتصرفا طبقا لما تقتضيه الضرورة . لا يصح شرعا وضع قوانين تجبر الناس على تحديد النسل بأي وجه من الوجوه^(٤) .

* قرار هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية عام ١٣٩٦هـ «لا يجوز تحديد النسل مطلقا ، ولا يجوز منع الحمل إذا كان القصد منه خشية الإملاق . وأما إذا كان منع الحمل لضرورة محققة ، أو كان تأخيرها لفترة ما لمصلحة يراها الزوجان فإنه لا مانع حينئذ من منع الحمل أو تأخيرها ، عملا بما جاء في الأحاديث

(١) فتح الباري ٣٠٩/٩ .

(٢) الصنعاني : سبل السلام ، مكتبة الرسالة الحديثة ١٤٦/٣ .

(٣) ابن القيم : تهذيب مختصر سنن أبي داود ، مطبعة أنصار السنة المحمدية ، ١٩٤٨ ، ٨٥/٣ .

(٤) (عبدالله الطريقي ، تنظيم النسل ، الرياض ١٩٨٣ ، ص ٥٧٠ .

الصحيحة ، وماروي عن جميع الصحابة - رضوان الله عليهم - من جواز العزل . . «(١)» .

* قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته الثالثة المنعقدة بمكة المكرمة عام ١٤٠٠هـ : «أما الدعوة إلى تحديد النسل او منع الحمل بصفة عامة فلا تجوز شرعا ، وأشد من ذلك في الإثم والمنع الزام الشعوب بذلك ، وفرضه عليها ، في الوقت الذي تنفق فيه الأموال الضخمة على سباق التسلح العالمي للسيطرة والتدمير ، بدلا من إنفاقه في التنمية الاقتصادية والتعمير وحاجات الشعوب»(٢) .

* قرار مجمع الفقه الإسلامي في الدورة الخامسة بالكويت عام ١٩٨٨ :

أولاً : لايجوز إصدار قانون عام يحد من حرية الزوجين في الإنجاب .

ثانياً : يحرم استئصال القدرة على الإنجاب في الرجل أو المرأة ، وهو ما يعرف بـ «الإعقام» ، أو «التعقيم» ، ما لم تدع إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية .

ثالثاً : يجوز التحكم المؤقت في الإنجاب بقصد المباحة بين فترات الحمل ، أو إيقافه لمدة معينة من الزمان ، إذا دعت إليه حاجة معتبرة شرعا ، بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراض ، بشرط أن لا يترتب على ذلك ضرر ، وأن تكون الوسيلة مشروعة ، وأن لا يكون فيها عدوان على حمل قائم»(٣) .

وفي ضوء هذه القرارات يمكن تلخيص موقف الإسلام من الزيادة السكانية في

النقاط التالية :

(١) نفس المصدر ص ٥٧٢-٥٧٣ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٥٧٣-٥٧٤ .

(٣) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، الدورة الخامسة ، العدد الخامس ، الجزء الأول ١٩٨٨ ، ص ٧٤٨ .

- هناك سياسة عامة في الإسلام تحث على التكاثر ، كما أن هناك سياسة عامة تحث على الغنى والتربية والقوة والرفاهية .

- إن الإسلام يعتبر سياسة تنظيم النسل ، مسألة خاصة بكل زوجين ، نظرا لاختلاف ظروف كل فرد عن الآخر ، وكل أسرة عن الأسر الأخرى ، وبناء على ذلك فإنه لا يمكن إصدار حكم عام على الزيادة السكانية في أي مجتمع إسلامي على المستوى الكلي ، نظرا لعدم جواز إصدار قانون عام يحد من قدرة أي زوجين على الإنجاب .

- إن القول بتحريم منع الحمل خشية الإملاق ، لا يعني الحث أو السماح بالإنجاب المتكرر لعدد كبير من الأطفال في ظروف لا تسمح لهم بالحصول على تربية ورعاية صحية وغذائية كافية . فالرزق على الله ويبد الله قضية مسلمة ، وحقيقة لا تقبل الشك ، ولكن الله لا يرزق من لا يسعى ولا يأخذ بالأسباب .

المطلب الثاني

الضوابط الإسلامية للسكان

أولاً : مبدأ الاستخلاف :

إن الله - عزوجل - خلق الإنسان وكرمه وفضله على كثير من خلقه ،
 لحكمة عظيمة ، أطلعنا على بعض أطرافها في قوله تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ
 وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ٥٦ ﴾ (١) وفي قوله تعالى ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكُمْ
 فِيهَا ٥٧ ﴾ (٢) .

فالزيادة السكانية من مقتضى حكمة الله - عزوجل - لإعمار هذه الأرض
 بالخير ، والقيام بمهام الخلافة ، كما في قوله تعالى وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ
 إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً (٣) وفي قوله تعالى ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ
 فِيهِ ٥٨ ﴾ (٤) .

فالله - عزوجل - لم يخلق الإنسان عبثاً ، وإنما لحكمة عظيمة ، يمكن
 وصفها بالاستخلاف ، فكل زيادة سكانية لا تنسجم مع هذا المبدأ تعتبر زيادة
 ضارة ، ولذلك وصف القرآن الكريم الكافرين بقوله ﴿ إِنَّهُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ
 أَضَلُّ ٥٩ ﴾ (٥) وفي قوله تعالى - على لسان نوح عليه السلام إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوْا
 عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوْا إِلَّا أَفَاجِرًا كَفَّارًا ٦٠ ﴾ (٦) .

(*) يوجد في الإسلام عوامل أخرى عديدة ، تؤدي إلى زيادة السكان ، مثل : مبدأ تعدد الزوجات ، ومبدأ التسري ، والزواج المبكر ،
 والزواج من الكتائب الخ . ومع إقرارنا بأهمية هذه العوامل ، إلا أنني لم أتعرض لها في هذه الدراسة ، لصعوبة تطبيق بعض
 هذه الضوابط ، بسبب اختلاف الظروف من جهة ، ومن جهة أخرى : فقد حاولت التركيز على الضوابط التي تجعل الزيادة
 السكانية ، زيادة إيجابية ، دفعة وبدء ، بحيث تزداد الأمة الإسلامية قوة وتقدما ، ولا تكون كالغناء الذي حذر منه النبي - ﷺ .

(١) الداريت ، آية ٥٦

(٢) هود آية ، ٦١ .

(٣) البقرة آية ٣٠٠ .

(٤) الحديد آية ٧٠ .

(٥) الفرقان آية ٤٤ .

(٦) نوح آية ، ٢٧ .

إن أية زيادة سكانية دون الامتثال لأوامر الله ، ودون التزام وتمسك بالمنهج الرباني ، إنما هي زيادة للقطعان البشرية ، وإكثار من الغشاء الذي حذر منه الرسول - ﷺ .

ثانياً :- مبدأ «تخيروا لنطفكم»

قال رسول الله - ﷺ : «تخيروا لنطفكم ، وأنكحوا الأكفاء ، وأنكحوا إليهم»^(١) . إن هذا المبدأ كفيل ببقاء واستمرار الصفات الأصلية والعناصر القوية في السكان ، وبالتالي فإن المجتمع المسلم ينمو بشكل إيجابي ، فتزداد فيه عناصر القوة ، وتقل فيه عناصر الضعف ، تزداد فيه مظاهر الصحة والنشاط والإنتاج ، وتقل فيه مظاهر الكسل والمرض والتخلف .

ثالثاً : مبدأ «فاظفر بذات الدين»

قال تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ ﴾^(٢) وقال رسول الله - ﷺ - : «تنكح المرأة لأربع : لمالها ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك»^(٣) .

إن هذه الصفات الأربع تؤدي إلى تنمية سليمة في المجتمع المسلم ، فالمرأة هي نصف المجتمع ، ومهمتها في إعداد وتربية الأجيال أهم وأخطر ، ولذلك ينبغي أن يحسن الرجل الاختيار ، وإن التركيز على ذات الدين لما تمتاز به من التزام بالضوابط والقيم والأخلاق الإسلامية الضرورية لبناء أجيال سليمة قوية ببناء نافعة .

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح ، باب الأكفاء ، ٦٣٣ / ١ ، والألباني في صحيح الجامع الصغير ، وقال : (صحيح) ٥٦٤ / ١ ، رقم الحديث ٢٩٢٨ .

(٢) البقرة ، آية ٢٢١ .

(٣) رواه مسلم في كتاب الرضاع ، باب استحباب نكاح ذات الدين ، صحيح ، مسلم بشرح النووي ٥١ / ١٠ .

وقد أعطى الإسلام المرأة حق الاختيار ، كما أعطى الرجل ، وهنا تكون الدقة بالغة في الاختيار ، لكي تستمر الأسر على أسس سليمة ، وتسهم الأجيال في القيام بالواجبات والمهام العظيمة والأهداف الكبيرة التي خلق الله - عز وجل - الإنسان من أجلها .

رابعاً مبدأ كفالة الأقارب :-

يتفق الفقهاء على وجوب نفقة الآباء على الأولاد ، والأولاد على الآباء (١) . ويرتب على إنفاق الآباء على الأولاد : التربية والرعاية ، وهذا يؤدي إلى بناء جيل متماسك ، متزن ، ويجنب الأطفال التشرذم والضياع ، وبالتالي الانحراف . ومن جهة أخرى فإن في إنفاق الأولاد على الآباء رعاية وتوقيراً ، فلا يعتبر الإنسان هما أو مشكلة في أي فترة من فترات حياته .

خامساً اشتراط الباءة :

قال رسول الله - ﷺ - : «يامعشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء» (٢) .

في هذا الحديث : حث على زيادة الكسب بزيادة العمل والإنتاج . ومعناه : أن لايتزوج ولايتسبب في الزيادة السكانية إلا من كان قادراً مستطيعاً الإنفاق ، مؤهلاً لتحمل هذه المسؤولية والقيام بها ، بالغاً ، عاقلاً ، مستكملاً كافة الشروط التي تسمح له بأن يكون أباً مثالياً ، يتحمل مسؤولية أبنائه ، ولايلقي بالتبعة على كاهل أحد .

وفي قوله - ﷺ - : «فعليه بالصوم» فإن الصوم مع مافيه من علاج

(١) القرضاوي : مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٨٠ ط ٤ ، ص ٥٢ .

(٢) أخرجه البخاري ، في كتاب النكاح ، باب قوله ﷺ : «من استطاع منكم الباءة فليتزوج» فتح الباري ، ١٠٦/٩ ، رقم الحديث ، ٥٠٦٥ .

للشهورة المتقدمة ، فإن فيه تريشدا للاستهلاك ، يؤدي إلى توفير في الدخل ، قد -
يمكن من القدرة على الانطلاق من خلال استثمار هذا الدخل وتنميته .
سادسا مبدأ الاستعفاف :

قال تعالى ﴿ وَلَيْسَتَعَفِيفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (١) .

إن هذه الطريقة هي الأفضل والأمثل بالنسبة لمن لا يستطيع النكاح لأي
سبب من الأسباب ، إن هذا المبدأ موجود في الإسلام قبل مالتوس وغيره ،
ولكنه خاص بغير القادرين على الزواج ، لأي سبب من الأسباب ، فالموانع
الوقائية التي دعا إليها مالتوس يمكن أن تكون مقبولة ، إذا حصرت وقيدت
بالفئة غير القادرة ريثما تستطيع .

إن وجود الحد الأدنى من الغنى أمر ضروري لا بد منه ، ودون هذا الحد فإن
بناء الأسرة والزيادة السكانية تصبح عبءاً على المجتمع ، والإسلام لا يرضى
لأفراده أن يكونوا عبءاً على أحد ، لذلك كان مبدأ الاستعفاف هو الأسلوب
اللائق بكرامة الإنسان .

إن الإذن بالزواج ثم اللجوء إلى كافة أساليب منع الحمل ، من أجل تحديد
النسل ، هو أسلوب خاطيء ، يلحق الضرر والأذى بالمتزوجين : نفسياً
وصحياً . أما أسلوب الاستعفاف فليس فيه ضرر على أحد ، بل فيه تربية
وإعداد ، وحسن توجيه ، واستثمار للطاقات .

(١) النور ، آية ٣٣ .

المطلب الثالث

الضوابط الإسلامية للتنمية

في البداية لابد من الإشارة إلى أن مصطلح التنمية ليس من المصطلحات المعروفة في لغتنا العربية ، ومع ذلك فهو ليس مرفوضاً إسلامياً ، مادام من الممكن توظيفه إسلامياً .

إن ما يفرضه الإسلام ولا يقره هو الأسلوب والشروط التي تطبق بها التنمية في الدول الإسلامية* ، فالتنمية القائمة تنمية مستوردة ، تخدم مصالح الدول الصناعية بالدرجة الأولى ، وتزيد في إفقار الشعوب الإسلامية وإرهاقها بالديون والفوائد الربوية التي لا يمكن سدادها .

وقد كان تركيز خبراء التنمية الدوليين في البداية على التنمية الصناعية ، فاستورد المسلمون الآلات والمعدات والتكنولوجيا القديمة ، وفي مرحلة لاحقة ، قال خبراء التنمية : إن التنمية الزراعية هي الأهم ، فقام المسلمون باستيراد الميكنة الزراعية ، والبذور المحسنة ، والمبيدات والأسمدة ، وتسابقت الدول الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي .

وأخيراً قال خبراء التنمية : بأن التنمية يجب أن توجه إلى الإنسان ومهاراته التعليمية ، وعلى الفور استجابت المنطقة الإسلامية باستيراد مستلزمات التعليم من مختبرات وأجهزة الحاسب الآلي . الخ ، ولاندرى ماذا سيكون شكل التنمية القادمة مستقبلاً .

إن التنمية التي ينشدها الإسلام ويقرها لها خصائص وضوابط متميزة

* يمكن التعرف على الملامح الأساسية لأوضاع الدول الإسلامية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، من خلال النظر في الجدول الإحصائي الملحق في آخر الدراسة .

ومتفوقة ، يمكنها - إذا ما أخذ بها - استيعاب الزيادة السكانية المنضبطة بالضوابط الإسلامية .

ومن أبرز ضوابط التنمية الإسلامية مايلي :-

أولاً : التنمية الإسلامية ليست مستوردة :

إن التنمية التي يقرها الإسلام يجب أن تنبع وتستمد من بيئتنا وظروفنا واحتياجاتنا ، فلا ينبغي أن تكون بلاد المسلمين أسواقاً لمصانع الغرب ، أو حقول تجارب للسلع التي تنتجها الدول الصناعية .

ولا ينبغي أن تهافت الشعوب الإسلامية على الأسواق الغربية لاستيراد كل ماتنتجه مصانع الغرب ، سواء أكان مفيداً أم ضاراً .

ومن جهة أخرى : فإنماذج التنمية الغربية قد لاتصلح للمنطقة الإسلامية ، وذلك بسبب اختلاف كثير من العوامل والظروف .

إن الإسلام لا يمانع من الأخذ بكل ما هو نافع ومفيد ، بل يحث على ذلك ، فالحكمة ضالة المؤمن ، ومع ذلك فإن درء المفساد مقدم على جلب المصالح .

إن كل أسلوب تنمية يعتمد على القروض الربوية مرفوض إسلامياً ، فما جعل الله مصلحة في الأخذ بمحرم ، كما أن كل وسيلة تنمية تؤدي إلى زيادة المفساد ، أو تسهم في نشر الفحشاء في المجتمع غير مقبولة شرعاً ، ومن هنا فإن كل ما يؤدي إلى تدهور الأخلاق وانهلال المجتمع لا يسمح به ، ويمنع استيراده .

ومن هنا يمكن القول : إن الزيادة السكانية تؤدي إلى مزيد من التنمية ، عندما تكون التنمية المنشودة تنمية ذاتية ، ليست مستوردة ، منضبطة بالقيم والأخلاق الإسلامية .

ثانيا الشمول والتوازن ومرعاة الأولويات (١):

التنمية الإسلامية تمتاز بالشمول ، فهي تركز على إشباع كافة الاحتياجات البشرية : من مأكّل ، وملبس ، ومسكن ، وصحة ، وتعليم ، ونقل ، وحق العمل ، وحرية التعبير ، وممارسة الشعائر الدينية ، . الخ ، فلا تقتصر التنمية على إشباع بعض الحاجات دون الأخرى ، خاصة في الظروف العادية التي لا تتطلب التركيز على جانب دون آخر .

كما تمتاز التنمية الإسلامية بالتوازن ، فلا تقبل أن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى ، أو يتم التركيز على الصناعة دون الزراعة ، أو تقدم الكماليات على الضروريات أو الحاجيات .

فلابد من الالتزام بالأولويات في تنمية الإنتاج ، بإنتاج الضروريات ، ثم الحاجيات ، ثم التحسينات .

ثالثا تحقيق الاكتفاء الذاتي :

نص معظم الفقهاء على ضرورة أن يقوم المسلمون بأنفسهم ، واعتبروا تعلم كل ما هو نافع وضروري للمسلمين فرض كفاية (٢) ، فلا يصح أن يكون المسلمون تحت رحمة أعدائهم ، في أي أمر من الأمور ، ويعتبر هذا المبدأ مرحلة من مراحل الإعداد التي أمرنا الله - عز وجل - بها في قوله تعالى ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (٣) .

وإن الأمر يصبح خطيرا جدا عندما يعتمد المسلمون على أعدائهم في استيراد لقمة الخبز ، واللباس ، والدواء ، وكل المستلزمات الحياتية الضرورية والكمالية ، وهذا ما لا يسمح به الإسلام ولا يقره .

(١) محمد شوقي الفنجري : المذهب الاقتصادي في الإسلام ، دار عكاظ ، جدة ١٩٨١ ، ص ٩٤-١٠٣ .

(٢) ابن تيمية : الحسبة في الإسلام ، دار الكتاب العربي ، بيروت دت ، ص ١٩ .

(٣) الأنفال ، آية ٦٠ .

إن الزيادة السكانية تعتبر مشكلة عندما يكون المسلمون أمة تابعة مستهلكة مهزومة ، لاحول لها ولا قوة ، أما إذا كانوا أمة متمسكة بدينها ، منتجة ، معطاءة ، قوية ، فإن الزيادة السكانية لا تكون مشكلة ، وإنما نعمة من الله تستوجب الشكر والعرفان .

رابعا تحقيق حد الكفاية :

اعتبر الإسلام ضمان حد الكفاية لكل فرد هو من أهم الأولويات ، وحد الكفاية هو الحد اللائق للمعيشة ، والذي يختلف باختلاف الزمان والمكان^(١) ، ويجب على كل مسلم قادر أن يوفر هذا المستوى لنفسه ، ولمن يعول ، فإذا عجز عن ذلك تتكفل الدولة بتوفيره ، عملا بقول الرسول - ﷺ - : «أنا أولى بالمسلمين من أنفسهم ، فمن مات وعليه دين ولم يترك وفاء فعلينا قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته»^(٢) .

قال ابن حجر : وهل كان ذلك من خصائصه - ﷺ - أو يجب على ولاية الأمر من بعده ؟ قال : والراجح الاستمرار^(٣) .

وقصة عمر - رضي الله عنه - مع الذمي الذي كان يسأل الناس معروفة مشهورة ، حيث قال عمر لعامل بيت المال : انظر هذا وضرباءه ، فوالله ما أنصفناه إذ أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم ، فجعل له راتبا .

(١) الفنجري ، المذهب الاقتصادي في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

(٢) ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق ٩ / ١٢ .

(٣) أبو يوسف ، الخراج ، دار الاصلاح ، مصر ١٩٨١ ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

الخاتمة

بالرغم من صعوبة دراسة العلاقة بين السكان والتنمية ، وعمق الخلاف حول هذه القضية في الأدب الاقتصادي ، إلا أننا في هذا البحث توصلنا إلى نتيجة هامة ورئيسة في هذا الموضوع ، هذه النتيجة هي : ضرورة الضوابط الإسلامية للزيادة السكانية والتنمية ، فعند العمل بهذه الضوابط فستكون الزيادة السكانية نافعة ، وذات آثار إيجابية على التنمية ، وعند انعدام هذه الضوابط فسوف تكن الزيادة السكانية ضارة وذات آثار سلبية على التنمية .

فعند تطبيق مبدأ اشتراط الباءة ، واختيار الأكفاء ، وكفالة الأقارب ، والاستعفاف لمن لا يجد ، لابد أن تكون الزيادة السكانية إيجابية ، مهما كانت الظروف الأخرى المحيطة .

إن التنمية المنشودة إسلاميا : هي التنمية النابعة من بيئتنا وقيمنا وحاجتنا ، فليس متوسط دخل الفرد ، أو نصيبه من البروتين أو الكهرباء . . . هي المؤشرات الحقيقية للتنمية ، وإنما مدى ارتقاء الإنسان بفكره وروحه ، ومدى تحقيق الطمأنينة والاستقرار ، وقبل ذلك مدى انسجامه مع الفطرة والنواميس الكونية ، والتزامه بالمبادئ والقيم الإسلامية .

وبالإضافة إلى ذلك توصل البحث إلى النتائج التالية :

- ١ - لا يصح القول : بأن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة التنمية ، أو عرقلة التنمية ، لأن الأمر يتوقف على نوعية الزيادة ومدى انضباطها بالضوابط الإسلامية .
- ٢ - من أبرز الضوابط الإسلامية للزيادة السكانية : اشتراط الباءة ، واختيار الأكفاء ، واختيار ذات الدين ، وكفالة الأقارب ، كما أن سياسة الاستعفاف تعتبر من أهم الضوابط ، والتي تتفوق على كل سياسات تحديد النسل المحرمة شرعا .

٣ - إن الزيادة السكانية التي يريدها الإسلام : هي زيادة إيجابية ، فاعلة ، مؤثرة ، منتجة ، نافعة للمجتمع ، تستطيع مواصلة المسيرة ، وتتسلم زمام الإنتاج والحياة الاقتصادية من الأجيال السابقة بفاعلية وكفاءة .

٤ - من أبرز الضوابط الإسلامية للتنمية : أنها تنمية ذاتية ، شاملة ، متوازنة ، تحقق الاكتفاء الذاتي ، وتؤمن حد الكفاية ، إن هذه الضوابط وغيرها ، تجعل التنمية الإسلامية تستوعب الزيادة السكانية الفاعلة ، وتوظفها نحو التقدم .

٥ - إن زيادة السكان ليست هي العامل الوحيد المؤثر في التنمية ، ومع ذلك لن تحدث الزيادة السكانية آثار إيجابية على التنمية ، إلا بالالتزام بالضوابط والقيم الإسلامية .

٦ - بالرغم من أن الأصول الإسلامية تدعو إلى زيادة النسل ، إلا أن جمهور الفقهاء يجيزون العزل ، وكذلك قرارات المؤتمرات والمجامع الفقهية أجازت تنظيم النسل للضرورة ، أو للمصلحة التي يراها الزوجان ، أما الدعوة إلى تحديد النسل أو إلزام الشعوب بذلك من خلال القانون ، فإن ذلك لايجوز شرعا .

٧ - إن حث الإسلام على زيادة النسل لايعني بأي حال من الأحوال الإكثار من الغشاء الذي حذر منه النبي - ﷺ - ، وبناء على ذلك فلا بد من الالتزام بالضوابط والقيم الأخلاقية والتربوية ، لكي يكون المسلمون أمة قوية عزيزة الجانب ، كما أرادها الله - عز وجل - (خير أمة أخرجت للناس) .

التوصيات

- ١ - ضرورة التأكيد على أهمية الفحص الطبي قبل الزواج ، من أجل اختيار الأكفاء ، وتجنب الكثير من حالات الضعف والعجز والمرض التي يمكن تجنبها ، وبالتالي الإسهام في صيانة المجتمع ، والمحافظة على الأجيال القادمة .
- ٢ - ضرورة التأكيد من قدرة الزوج على الإنفاق عن طريق المحكمة الشرعية ، وذلك بإرفاق معاملة الزواج بكشف الراتب ، أو مايدل على الوضع المالي ، وذلك من أجل التضييق على محاولات الخداع والتضليل .
- ٣ - ضرورة إيجاد مؤسسات للزواج تحمل هذه الرسالة المقدسة ، وتزيد من وعي المسلمين بأهمية الزواج ، وضرورة إقامته على أسس قوية من القيم والأخلاق الإسلامية الرفيعة ، بحيث توجد تشريعات تحمي هذه العلاقة المقدسة من نزوات اللاهين وعبث العابثين .
- ٤ - ضرورة العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من كافة السلع الأساسية ، أو السير في طريق الوحدة والتضامن والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية بما يؤدي إلى قيام السوق الإسلامية المشتركة حقيقة .
- ٥ - لابد من السير على خطة اقتصادية نابعة من بيئتنا وظروفنا ، تراعي الأولويات ، وتعمل على تحقيق الإصلاح الاقتصادي ، من خلال التخلص التدريجي من التبعية الاقتصادية ، وزيادة الاعتماد على الذات ، بما يؤدي إلى تقدم واستقرار اقتصادي وعلاقات متكافئة مع الدول المجاورة .

أهم المراجع

- ابن تيمية ، تقي الدين : الحسبة في الإسلام (دار الكاتب العربي ، بيروت د.ت) .
- ابن حجر ، أحمد بن علي : فتح الباري (دار المعرفة ، بيروت ١٣٧٩هـ) .
- ابن حجر ، أحمد بن علي ، بلوغ المرام ، المكتبة التجارية بمصر ، د.ت .
- ابن حزم ، علي بن أحمد ، المحلى ، (المكتب التجاري ، بيروت د.ت) .
- ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد ، المغني والشرح الكبير ، (دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٧٢) .
- ابن القيم ، محمد بن أبي بكر ، تهذيب مختصر أبي داود ، (مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٩٤٨م) .
- ابن ماجه ، محمد بن يزيد : سنن إبن ماجه (المكتبة العلمية ، بيروت دت) .
- أبويوسف ، يعقوب بن إبراهيم : الخراج (دار الإصلاح ، مصر ١٩٨١) .
- أحمد بن حنبل : الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد ، للساعاتي ، (دار الشهاب ، القاهرة) .
- الألباني ، ناصر الدين : صحيح الجامع الصغير وزيادته للسيوطي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ١٩٨٦ ط ٢ .
- أوزبون ، فريدريك : المعدل الأمثل للسكان ، السكان في عالم الغد ، أبحاث جامعة منيسوتا ، ترجمة محمد الصياد ، (مكتبة مصر ، القاهرة ١٩٦٠) .
- الترمذي ، سنن الترمذي ، (شركة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ١٩٦٥م) .
- الخطيب ، أم كلثوم : قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية ، (الدار السعودية للنشر ، جدة ١٩٨٤) ط ٣ .
- الخولي ، أسامة : مابين التخمة والمجاعة ، مجلة عالم الفكر (المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ١٩٨٧م) .

- زكي ، رمزي : المشكلة السكانية وخرافة المالتسية الجديدة (المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ١٩٨٤) .
- زويج ، فرديناند : الفكر الاقتصادي ، ترجمة : عمربقاني (الدار القومية للطباعة ، القاهرة د.ت) .
- الساعاتي ، حسن : دراسات في علم السكان (دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨١م) .
- الطريقي ، عبدالله : تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه ، (الرياض ١٩٨٣ ط ١) .
- عبدالقادر ، حسن ، كلية العلوم الاجتماعية جامعة الامام محمد بن سعود الرياض ١٩٧٧ .
- عبده ، جمال : دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية ، (دار الفرقان ، عمان ١٩٨٤م) .
- عفر ، محمد : التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي ، (دار المجمع العلمي ، جدة ١٩٨٠) .
- عفر ، محمد : نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام (١) (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ١٩٨١) .
- العيسوي ، إبراهيم : انفجار سكاني أم أزمة تنمية (دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٥) .
- فريد ، عز الدين : ثلاث مقالات عن السكان ، ترجمة محمد أبو الليل (دار الكرنك ، القاهرة ١٩٦٣) .
- الفنجرى ، محمد : المذهب الاقتصادي في الإسلام (دار عكاظ ، جدة ١٩٨١) .
- القرضاوي ، يوسف : مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ، (مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٨٠) ط ٤ .

- كلارك ، جون : جغرافية السكان ترجمة محمد شوقي إبراهيم ، (دار المريخ ، الرياض ١٩٨٤) .
- مسلم ، أبوالحسين : صحيح مسلم بشرح النووي ، (المطبعة المصرية بالأزهر ، القاهرة ١٣٤٩هـ) .
- المودودي ، أبو الأعلى : حركة تحديد النسل ، (الدار السعودية للنشر ، جدة ١٩٨٤م) ط ٣ .
- مورلايه ، جوزيف ، وفرانسيس كوليز : صناعة الجوع خرافة الندرة ، ترجمة أحمد حسان .
- (المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ١٩٨٣م) .
- نامق ، صلاح : اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني ، (دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠م) .
- يسري ، عبدالرحمن : تطور الفكر الاقتصادي (دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٩م) .
- البنك الإسلامي للتنمية : التقرير السنوي ١٩٩٥-١٩٩٦ جدة .

* United Nations, World Population Monitoring, 1993, New York 1996 .

Population and Development: An Islamic Perspective

Dr. Kamal Tawfiq Muhammad Al-Hattab

In spite of the difficulty in studying the relationship between population and development and the deep controversy about this issue in the economic literature, this paper has succeeded in coming out with an important basic conclusion in this respect. It assures the necessity of applying the Islamic regulations for both population increase and development. When they are applied, the population increase will be useful and will positively affect development, otherwise, it will be harmful and of negative effect.

When we apply principles such as capability (الباءة ba'ah) for marriage, choosing the competent husband, relatives' support and selfrestrain of those who have no means, growth of population must then be positive whatever the other circumstances might be.

The Islamically desired growth is the one that naturally originates from our environmental values and needs. The real indicators of growth are not the average income or the share of protein or electricity obtained by the individual. Rather' they are his intellectual and spiritual development, level of tranquility and stability based upon his harmony with his innate nature and with the Universal Laws as well as his commitment to the Islamic principles and values.

IN addition to this, this paper has reached the following conclusions:

1. It is not sound to say that the population increase leads to increase or decrease in development, because the effect is based upon the quality of increase and how far it was governed by the Islamic regulations.
2. Among the most important Islamic regulations: stipulating capability for

marriage, choosing the competent husband, choosing a pious woman and relatives' support. The policy of self-restraint is one of the most important regulations and highly better than all the Islamically prohibited policies of birth control.

3. The population increase required by Islam is the one which is positive, active, effectively productive and beneficial for the society so as to be able to continue the course of progress and effectively and competently takes over the rein of production and economic life.
4. According to the Islamic regulations, development is characterized by being autonomous, comprehensive, balanced and able to achieve self-sufficiency and to ensure the minimum of need satisfaction. These regulations, and others, make Islamic development able to accommodate the active increase of population and utilize them for progress.
5. Though the increase of population is not the sole factor that affects development, it will not be of any positive impact upon development except through sticking to the Islamic regulations and values.
6. Though Islamic principles encourage having more children, the 'azl (coitus interruptus) was permitted by the majority of Sharia scholars. The resolutions of the juristic academies and conferences have approved family planning in cases of necessities or urging interests decided by the couple. But propagating birth control or making it compulsory by the rule of law is not permitted by the Islamic Sharia.
7. Islam's encouragement of increasing progeny does not mean at all to multiply the scum (غشاء) mentioned in the warning of the prophet (PBUH). Hence it is a must to stick to the moral and educational regulations and values if the Muslim Ummah is to become strong and influential, or "...the best of peoples ever raised up for mankind". as Allah destined.